

القرصنة البحرية في الولايات المغاربية الثلاث (الجزائر وتونس وطرابلس

الغرب) العثمانية ضد السفن الاوروبية من عام (١٧٣٠ - ١٨٣٠)*

الباحث خالد جمال كريم الراوي ا.م.د. جمال فيصل حمد الحمدي

جامعة الانبار- كلية الآداب

المستخلص

يدور هذا البحث حول النشاط البحري في الولايات الثلاثة العثمانية ضد السفن التجارية الاوروبية وتركز اهتمام البحث على سياسة الدولة العثمانية في مجال تطور نشاط (الجهاد البحري) والتي تعرف بالقرصنة البحرية، مبيناً ذلك مدى تأثير القرصنة على النشاط التجاري الاوروبي، وبعد عام ١٧٣٠ كانت الولايات الثلاث تسيطر على مزولة احتكار التصدير والاستيراد ومنها رفضت وجود التجار الاوروبي دون الحصول على ترخيص وقبول الحكومة المركزية في استانبول.

الكلمات الافتتاحية: الولايات الثلاث، القرصنة البحرية، الدولة العثمانية.

Maritime piracy in the three Maghreb states (Algeria, Tunis and Western Tripoli) against European ships from (1730-1830(

Researcher Khaled J.I Karim Prof.Dr. Jamal F. Hamad

University of Anbar - College of Arts

dr.jamal.faisal@uoanbar.edu.iq

Abstract.

This research revolves around maritime activity in the three Ottoman provinces against European commercial ships. The research interest focused on the policy of the Ottoman Empire in the field of the development of the activity (maritime jihad) known as maritime piracy, indicating the extent of the impact of piracy on European commercial activity, and after 1730 the three states were Controls the practice of export and import monopolies, including rejecting the presence of European merchants without obtaining a license and accepting the central government in Istanbul.

Key words: The Three States, Maritime Piracy, the Ottoman Empire.

* بحث مستل من اطروحة دكتوراه



المقدمة:

تعد العوامل الاقتصادية من المرتكزات التي تقوم عليها الانظمة السياسية في مختلف الازمنة، ومنها النشاط التجاري في الولايات الثلاث العثمانية التي تقع شمال افريقيا تطل على البحر المتوسط، فقد حاولت الدول الاوروبية ان تتدفع بنشاطها نحو السيطرة على التجارة البحرية في الولايات لسد النقص في حاجتها في تجارة السلع من القمح والمرجان وتجارة العبيد والرق وغيرها، ففي مطلع القرن الثامن عشر اندمج هذا النشاط بنشاط اخر هو الجهاد البحري (القرصنة) وكانت الدولة العثمانية راعية لهذا النظام، وباستمرار القرصنة البحرية حتى عام ١٨١٤ بدأت الدولة الاوروبية تعمل على قرارات مؤتمر فيينا لفرض سيطرتها على الولايات في شمال افريقيا، وعلى الرغم من التحالفات العسكري الاوروبي لم يتوقف نشاط القرصنة حتى عام ١٨٣٠ باحتلال فرنسا للجزائر.

اعتمد الباحث في كتابة هذا البحث على عدد كبير من الوثائق الغير منشورة ومن اهمها مركز الوثائق العثمانية في استانبول، والوثائق التونسية العثمانية، اما الكتب والمصادر العربية والكتب الاجنبية والمجلات والبحوث المنشورة التي كانت رافداً اخر في تعزيز البحث بخطوات علمية وتاريخية والتي وفرت المعلومات مفيدة، ونامل بهذا الجهد ان تغطي مكانة لائقة في المكتبة العربية. وهذا البحث في الموضوع لم يسبق ان تناوله الباحثون العراقيون والعرب من قبل... ومن الله التوفيق.

المبحث الاول: النشاط (الجهاد البحري) القرصنة في الولايات الثلاث لعام ١٧٩٩:

بادرت جهود الدولة العثمانية للوقوف امام التنافس الاقتصادي الاوروبي على الولايات المغاربية اذ سعت في تقوية الجبهة العسكرية للولايات من خلال إنشاء العديد من مصانع الاسلحة في طرابلس التي عملت على صناعة البنادق المحلية واستحضر البارود في منطقة جرجرة، وحاولت ايضا اقامة ورشات لصناعة السفن واعتمدت على الخبرات الاوروبية منها الاسبانية والفرنسية والهولندية^(١) وهذا الدعم العثماني للولايات الثلاث زاد من نشاط القرصنة البحرية التي اصبحت مصدر تهديد التجارة الاوروبية واجبرتها على دفع الاتاوات والضرائب السنوية، كما ان اغلب الدول الاوروبية حاولت التقرب من حكام الولايات وتقدم لها الهدايا بهدف كسبهم دون تعرض سفنهم التجارية^(٢).



اما في ولاية الجزائر كان حي باب الواد مشهور في صناعة المدافع الخفيفة فقد استخدمت الاسرى الاوروبيين في المنشأة الصناعية^(٣)، وانشأت العديد من المصانع لصناعة السفن الحربية المستديرة في عنابة وشرشال وحلق الواد، واعتمدت الولايات على العديد من المهندسين الاوروبيين لأعداد سفنها الحربية ومن هؤلاء المهندس الفرنسي "دوبون-Dupont" و"سيمون دانصا-Simon Dansa" و"جوفروا-Geoffroy" عام ١٧٩٣ و"انطونيو مايسترو-Antuniu Maestro" عام ١٨٠٠^(٤).

اما في تونس فقد انشأت مصانع في القصبة وقصر الحفصية لصناعة الأسلحة وتصليح المدافع وتلقت اهتماما من الدولة العثمانية في عهد الداوي علي باشا بين عام (١٧٤٣-١٧٤٤)، واعتمدت تونس على الخبراء الطولونيين والخبراء الاوروبيين وانشأت ترسانة لصناعة السفن الحربية في حلق الوادي في منطقة غار الملح منذ عام ١٧٥٤، وكانت تعتمد في تجهيزها بالمواد على الدولة العثمانية وما تحصل عليه الولايات بشكل ضرائب من الدول الاوروبية كالحديد والبارود لغرض استخدامه لتطوير تصنيع الاسلحة وتقوية الجبهة العسكرية للولايات الثلاث^(٥).

عنيت الدولة العثمانية بالصناعة في الولايات الثلاث عام ١٧٦٤ اذ قامت لتكريس أنشطتها الصناعية مثل صناعة السفن ومسالك المدافع لصالح تلك الولايات ووضعت الكثير من الحراسة للمراقبة عليها، وقد أدى هذا الوضع إلى دعم سلطتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، اذ استطاعت الدولة العثمانية احتكار التجارة الخارجية مما زادت المنافسة الاوروبية على المنتجات المحلية^(٦)، وايضا استطاعت الدولة العثمانية احتكار التجارة الخارجية ومنعت ارتقاء المسيحيين والدخول بتجارتهم الى الموانئ لا بدفع الضرائب الباهظة، وهذا زاد من حدة المنافسة الأوروبية على تطوير تجارتها البحرية^(٧)، كما ان سخط الدول الاوروبية ودعوة التخلص من السياسة التي فرضتها الدولة العثمانية في الاقاليم الساحلية تهدف الى التحكم بالطرق التجارية^(٨)، ويستخلص عمل الدعم العثماني الى الولايات الثلاث ولاسيما الجزائر بزيادة نشاط القرصنة البحرية حتى نهاية عام ١٧٦٤.

وجهت الولايات الثلاث بعمليها البحري نحو قرصنة السفن التجارية الى الجمهوريات الايطالية، وبسبب استمرار القرصنة قدم قنصل البندقية في استانبول شكوى الى السلطان مصطفى الثالث^(٩)، موضح الاعتداءات ضد سفنه التجارية، وعندما رفضت البندقية اثناء



المفاوضات دفع الجزية عن تجارتها في موانئ الولايات الثلاث، وعلى اثر ذلك ايدت استانبول ما تقوم به الولايات الثلاث من جهود للقضاء على سفن البندقية^(١٠)، التي تعرف "قوافل السفن المسلحة" المرافقة لسفنها التجارية، ونتيجة ذلك تلقت البندقية ضربات من الاسطولين التونسي والجزائري حربيا لعام ١٧٧٤^(١١)، فضلا عن ذلك ان القرصنة البحرية قطعت الطرق امام الامدادات العسكرية الاوروبية الى الاسبان، فقد تمكنت الجزائر من القبض على بعض السفينة الفرنسية بين عام (١٧٧٣-١٧٧٤) اثناء مرورها الى السواحل الاسبانية فصادرت ما تحمله منها (٥٠٠) قنطار من قبضان الحديد و (٨) صواري و (٥٠٠) قنطار من الحبال و (٤٠٠٠) قطعة من النقود، وبذلك فقد عبرت السلطة العثمانية عن دواعي سرورها تجاه العمل العسكري الذي قامت به الجزائر^(١٢).

بيد ان الدعم العثماني للتطورات البحرية المغاربية جاء لملاقاة السفن الاوروبية التي حاولت بسط سيطرتها على الطرق التجارية^(١٣)، بيد ان سفن البحرية التونسية سارت بقيادة القبطان "مصطفى الكريتي" لملاقاة السفن الاوروبية التي حاولت بسط سيطرتها على البحر المتوسط، ففي اثناء تواجد السفن البحرية التونسية المكونة من (٥) سفن في مياه قزل حصار، اذ ارسل القبطان رسالته للسلطان مصطفى الثالث في الاول من نيسان عام ١٧٧٣ واكد ان وجوده كان لغرض تعقب السفن الخارجة من موسكو للانتقام منها، واثناء ملاقات السفن المذكورة مع السفن الروسية التي تكونت من (٧) سفن قرب جزيرة مرطاد استطاعت اغراق سفينة واحدة ثم عادت السفن التونسية سالمة الى المياه العثمانية^(١٤).

تنامي زيادة التنافس التجاري بين الدول الاوروبية على الطرق التجارية البحرية في البحر المتوسط، اذ دعت الدولة العثمانية في السادس والعشرين من ايار عام ١٧٧٤ الولايات للعمل على التحول الاقتصادي واحتكار محاصيلها بيد التجار العثمانيين والعرب، وطلبت من ولاية تونس ضرورة تجهيزها بكمية القمح المطلوبة التي قدرت كميتها ب (٦٠٠٠) الف كيل وان يتم شحنها الى استانبول بوساطة السفن الفرنسية التي يقودها القبطانان "اوبين وروي"، ويمثل حقيقة التعاون بين الحكومة المركزية مع الولايات الثلاث بمبدأ حصر بيع المحاصيل الزراعية دون تدخل او التلاعب الدول الاوروبية التي كانت تباع بأثمان قليلة تظلم بها الفلاحين العرب^(١٥).



وفي اثناء التنافس الاقتصادي الاوروبي على الولايات الثلاث ارسل " محمد باشا" الى الدولة العثمانية تقريراً في التاسع والعشرين من ايار عام ١٧٧٤ وركز التقرير على دعوة التقديم الدعم العسكري الى القوات التونسية المساندة للقوات البحرية العثمانية في البحر المتوسط^(١٦)، وبوصول السفن التونسية^(١٧) بدأت تجوب البحار بتعقبها للسفن الاوروبية، في حين امر السلطان مصطفى الثالث وكلاء المالية في جزيرة رودس وغاليبولي ومورة بصرف المستحقات المالية والمؤن للسفن التونسية^(١٧)، وعد الجباية على التجارة بانها توفير القدرات والامكانيات العسكرية ضد اي الحملات الاوروبية^(١٨).

حرصت الدولة العثمانية على الاستماع لمتطلبات الولايات العسكرية بشأن ايقاف الاندفاع البحري الاوروبي، واثاء وصول رسالة المبعوث سليم افندي الى استانبول في السادس من تشرين الثاني عام ١٧٧٥ التي اكدت حاجة السفن التونسية الى التمويل المادي والعسكري من الاسلحة والبارود، وبضوء الرسالة اعلن السلطان عبد الحميد الاول^(١٩) ضرورة تمويلها فقدمت الى تلك السفن (٣٠٠) قنطار من الزيت صافي و (٣٠٠) قنطار صمغ و (٥٠) قنطار قطران و (٤٠٠) قماش البوغاز و (٣٠٠٠) قماش المصنع وكذلك شراء خمس من الواح خشب البلوط، ويتضح وراء هذا التمويل بان تحركات قباطنة الولايات استمرت بالخروج البحري اشبه بالمفازز مهمتها رصد سفن العدو في المضائق التي تربصت للسفن العثمانية ارادت بها توجيه ضربة سريعة ومباغتة تدمير البحرية العثمانية ليسهل عليها احتلال الاقاليم البعيدة^(٢٠).

اسهمت جهود الولايات البحرية على اخضاع الدول الاجنبية بالرجوع الى الدولة العثمانية لشراء السلم^(٢١)، فقد اوضح الداوي مصطفى باشا للدولة العثمانية ان الصلح المبرم بين الداوي حسن باشا مع النمسا عام ١٧٧٥ تضمنت شروط ضرورة دفع المبلغ المالي (٥٠٠٠٠) الف ذهبية مقابل منحهم مركز قنصل يمثلهم في الجزائر، وكما اكد الداوي مصطفى انه ارسل العناصر للتحري عن جدية نوايا النمسا لإبرام الاتفاق بعدها رفع تقريراً الى السلطان عبد الحميد الاول اوضح ان ودية التقرب النمساوي كان افتراء وهي تنوي السيطرة على الجانب الاقتصادي في شمال افريقيا، وعبر عن وجود النمسا انها تمثل مشاركة باقي مصالح الدول الاوروبية الذين تبنا فكرة تقسيم مصالحهم الاستعمارية بين الولايات المغربية^(٢٢).



اهتمت الدولة العثمانية بتطوير الجانب العسكري في الولايات لكونها تمثل ردة في وجه التحركات الأوروبية التي استهدفت سيادتها في الاقاليم البعيدة، وبذلك استجابت استانبول في الحادي عشر من كانون الثاني عام ١٧٧٦ حاجة القباطنة البحرية التونسية الذين طالبوا تجهيزهم بـ (٥٠) من الواح البلوط لبناء السفن و (٥٠) قطران من الفولاذ، كما قدمت الدولة العثمانية مخصصات الى قباطنة الجزائر وتونس وطرابلس الغرب (٢٣).

بشان تزايد الخطر الأوروبي ولاسيما الخطر الروسي والبريطاني والفرنسي الذين هددوا باحتلال الاقاليم واستانبول، وهذا دفع الدولة العثمانية الى تزويد السفن التونسية بالأسلحة والذخائر والمستلزمات البحرية في الثاني والعشرين من كانون الثاني عام ١٧٧٦، فيما اكدت ان من الضروري الاعداد البحري في الجزائر وطرابلس لكي تكون حجر عثرة تحطيم جميع الطموحات الأوروبية التي اكدت اهدافها نحو السيطرة على الاقاليم المحيطة بالبحار التي تحتل اهمية استراتيجية كمرور السفن التجارية (٢٤).

حسب العريضة التي قدمها سفير النمسا الى الدولة العثمانية في الثاني من ايار عام ١٧٨٠ حول ما تعرضت اليه السفن التجارية منها " تيرسنة وآنتورين" التي ابحرتا من ميناء فيوميه الى موانئ المغاربة العثمانية، وبعد التحري اعلنت الدولة العثمانية في السابع والعشرين ايلول عام ١٧٨٠ الاوامر الى حكام الولايات الثلاث وسائر القادة العساكر والربابنة ورؤساء السفن الانتباه وعدم الاعتداء على السفن الصديقة النمساوية والبريطانية والدنماركية...، وعدت استانبول تخطط عمليات القرصنة بالعائق التي تؤدي الى زعزعة الحفاظ على الامن واكدت ضرورة مسايرة السفن الأوروبية (٢٥).

دعت الدولة العثمانية الى تنفيذ بنود المعاهدة مع النمسا عام ١٧٨١ لكنها تفاجئت بردود فعل حاكم ولاية تونس والجزائر الذين رفضوا ايقاف القرصنة ضد السفن التجارية النمساوية في البحر المتوسط، واصطدمت استانبول برفض الجزائر في تنفيذ بنود الصلح السابق من دون عقد النمسا معاهدة معها، اما تونس رفضت تطبيق بنود الصلح دون ان توقع الجزائر عليها قبلا، وبذلك فقد ارسل السلطان عبد الحميد الاول مبعوثه الخاص الذي اقنع حمودة باشا والجزائر بعقد اتفاقية مع النمسا في الثاني عشر من كانون الثاني عام ١٧٨٤ (٢٦).

ومن جهة اخرى رفع الوكيل "الحاج عثمان" في تونس عريضة الى الدولة العثمانية في الاول من ايلول عام ١٧٨٤ احتوت اسماء قادة السناجق والعسكريين وامناء الاوقاف ومنسوبي



الوظائف الاخرى الادارية الذين تولوا زمام السيطرة على التجارة الخارجية في البحر المتوسط، ويدل ان السيطرة المركزية العثمانية من خلال قباطنها مراقبه جميع التحركات الاوروبية محاوله الاستفادة من قوة التنافس الاقتصادي والتحكم في التجارة، وعرض الوكيل في البرقية ان الرسوم التجارية على التجارة الاوروبية المارة في (تونس والجزائر وطرابلس الغرب)^(٢٧)، واكد الوكلاء العثمانيون ضرورة وضع حد للتنافس الاوروبي تتضمن في زيادة فرض الضرائب على التجارة الاوروبية دون ان تمنحها فرصة لتنفيذ اهداف السيطرة على التجارة الخارجية^(٢٨).

قامت الولايات الثلاث بحملتها البحرية ضد السفن الاوروبية ولاسيما السفن النمساوية التي راحت ضحيتها والقرصنة كانت مخالف للبنود الاتفاقية المبرمة مع الدولة العثمانية، ونتيجة ذلك عبرت النمسا عن موقفها واكدت ان وراء تلك الاعتداءات دوافع تمثلت بقيادة الدول الاوروبية التي دفعتها لمنع دخول السفن النمساوية، وبذلك فان النمسا قدمت الى استانبول عريضة شكوى في السابع والعشرين من ايلول عام ١٧٨٤ ادانت فيها اعتداء الولايات الثلاث، وطالبت من الدولة العثمانية بالأفراج عن الاسرى واعادة السفن المحتجزة، وبالفعل اصدرت الدولة العثمانية اوامر الى الولايات الثلاث اكدت على تحرير الاسرى ومحاسبة المعتدين وتعويض تجار النمسا عن الخسائر اتي الحق بهم^(٢٩).

وبضوء تكرار الحملات البحرية ضد السفن التجارية النمساوية في عام ١٧٨٥ فان الاخير قدمت تقريراً ادانت فيه الاعتداءات على سفنها وطالبت من السلطان عبد الحميد الاول التدخل العاجل للنظر فيما تقوم به من خروقات مثلت انتهاكا للسيادة فقدمت النمسا التقرير بوساطة قنصلها في استانبول اذ تضمن التقرير كل الخروقات التي حدثت مع سفنهم وحجم الخسائر المادية وايقاف عمل التجارة البحرية والخسائر التي الحق بها النمسا، فاصدر السلطان عبد الحميد الاول اوامره الى الولايات الثلاث تضمنت بنودها بضرورة دفع تعويضات للسفن النمساوية بما الحق بها من الخسائر، وطالبت من حكام الولايات القيام بواجبهم اللازم لتأمين السواحل وانهاء الاعمال العدائية التي كانت تمثل انتهاكا لسيادتها^(٣٠).

بيد ان الدولة العثمانية تعاملت بظل زيادة نشاط التنافس الاوروبي منها الفرنسي وبريطانيا والاسباني بين عام (١٧٨٦-١٧٨٩)^(٣١)، فقد احتفظت الدولة العثمانية بموقفها تجاه الاعتداءات الجزائرية ضد السفن الفرنسية في العاشر من اب عام ١٧٨٧، لان الدولة العثمانية



وجدت في الحملة الولايات الثلاثة بمثابة العقاب للتجاوزات الفرنسية^(٣٢)، اما الامتيازات الدول الأوروبية فكان رد السلطان عبد الحميد بين النفي او البقاء السفن البريطانية وبروسيا دون اعطائهم كتاباً جوابي بشأن التجارة مع الولايات الثلاث، وهذه السياسة تكون اشبه بغلق ابواب الحوارات مع الدول الأوروبية، وحاولت الدولة العثمانية استخدام الامتيازات احد الوسائل لكسب الدول القوية للوقوف بجانبها ضد الدول الأوروبية لاسيما بريطانيا^(٣٣)، ومن جهة اخرى اتجهت الدولة العثمانية بدعم القوات البحرية التونسية والجزائرية والطرابلسية ومنحت القباطنة البحرية مبالغ مالية يقدر (١٥٠٠٠) قرش كرواتب اضافية^(٣٤)، كما بعثت الدولة العثمانية مبالغ مالية الى القوات التونسية تزيد عن (١٠٠٠٠) قرش وذلك لاستمرار الدفاع عن الاراضي التونسية وازالة الخطر الأوروبي^(٣٥).

حرصت الدولة العثمانية على تجهيز سفن الولايات الثلاث ومنها السفن التونسية التي انطلقت في الرابع والعشرين من تشرين الاول عام ١٧٩٠ في تعقب السفن الأوروبية، فقد قاد السفن القبطان الحاجي "ابراهيم" والاميرال القبطان "علي واسلام" الذي نفذوا حملاتهم على جزيرة صوليصة، وبضوء استمرار تحرك السفن التونسية^(٣٦)، ومن ناحية اخرى ابرقت الدولة العثمانية فرماناً في الثالث والعشرين من تشرين الثاني عام ١٧٩٠ يؤكد على تمويل السفن التونسية وحاجتها دون تلك^(٣٧)، وفي التاسع والعشرين من كانون الاول عام ١٧٩٠ ابلغت الدولة العثمانية الولايات الثلاث بعدم الاعتداء على سفن رعايا السلطان سليم الثالث^(٣٨)، في البحر المتوسط، وذلك بحسب المعلومات التي تؤكد اعتداء السفن التونسية والجزائرية على سفن الجزر التابعة للدولة العثمانية^(٣٩).

توجهت اغلب الدول الأوروبية باستخدام ثقلها الدبلوماسي مع الدولة العثمانية للحصول على الامتيازات الاقتصادية وتأمين الطرق التجارية في الولايات المغاربية، وتعد عودة علاقاتها بمنحها حرية دخول سفنها في موانئ المغاربة^(٤٠)، حيث توصلت فرنسا في مباحثاتها بعقد اتفاقية الصلح مع الجزائر عام ١٧٩١ وذهبت اسبانيا ايضا باستخدام الطرق الدبلوماسية وقدم تلك الدول الكثير من التنازلات بهدف إعادة ودية تأطير العلاقات مع الدولة العثمانية، وذلك مقابل ضمان عقدها اتفاقية الصلح بين الجزائر واسبانيا وفرنسا عام ١٧٩١ وتعهدت بخروج قواتها من الجزائر مقابل تأكيدها بعدم مشاركة في الحرب ضد الدولة العثمانية^(٤١).



اتبعت الدول الأوروبية وسائل منها تعقب الفراغ بالإدارة العثمانية للولايات الثلاث اذ استخدمت الوسائل العسكرية والدبلوماسية للوصول الى فرض سيطرتهم على طرق التجارة في البحر المتوسط التي تمر عبر سواحل في الولايات المغاربية^(٤٢)، ونتيجة ذلك استمرت الدولة العثمانية في الثاني عشر من ايار عام ١٧٩٢ بتقديم المساندة الى الولايات الثلاث اذ وضعت استجابة جميع الاحتياجات للسفن الحربية للولايات في مقدمة واجبها فقدمت عملها فقد جهزتها بالمؤن والمخصصات المالية، وذلك بهدف زيادة نشاطها البحري في ملاحة السفن التجارية الأوروبية دون ان تترك اي مجال لحرية التغلغل التجاري^(٤٣).

استمر دعم الدولة العثمانية الى الولايات الثلاث اذ ارسلت الكثير من الخبرات الاقتصادية والعسكريين وصناع السفن لغرض استحداث وتطوير السفن الحربية وإعادة المتضررة منها للخدمة والهدف من ذلك كان لغرض للتصدي للخطر البحري البريطاني وتكريسه على الولايات الثلاث^(٤٤)، كما بحث الاقتصاديين العثمانيين سياسة الحفاظ على ابقاء التجارة مع الدول الأوروبية لاسيما النمساوية والروسية التي واجهت انواع القرصنة من سفن الولايات الثلاث في التاسع والعشرين من تموز عام ١٧٩٢، وعبر السلطان سليم الثالث ان استمرار التبادل التجاري مع الدولتين يعزز من النشاط التجاري والعسكري التي تقدمها من الواردات لاسيما الاسلحة الجديدة^(٤٥)، وبذلك فان السياسة العثمانية الاقتصادية دعت الولايات الثلاث الى تفتيش السفن التجارية الأوروبية خوفا من دخول المشروبات المحرمة، فقد وقعت عدد من السفن الأوروبية في الاسر^(٤٦)، وذلك بسبب رفضها التفتيش من قبل السفن البحرية للولايات الثلاث من عام (١٧٩٣-١٨١٥).

بضوء ذلك فقد الدول الأوروبية المتنافسة عن ملجا لتعزيز وجودها داخل الولايات الثلاث فقد انطلقت اول المبادرات البريطانية والروسية والهولندية والفرنسية التي تبنت محاولاتها باستخدام الوساطة العثمانية لاقتناع حمودة باشا لإعطائهم امتيازات تفوق باقي الدول الأوروبية الاخرى، ولم تقم الدولة العثمانية نفسها بل حاولت التخلص من وجود التنافس الاوروبي داخل الولايات، ومن دون ضغط طلب السلطان سليم الثالث من حمودة باشا منح فرنسا بعض الامتيازات على الجانب الاقتصادي، وبسبب التصرفات التي ابدتها السفن الفرنسية عام ١٧٩٥ ضد السفن العربية امر حمودة باشا بطرد القنصل "Darfuz-درافوز"



موضحا ان وجوده يمثل أداة للمحض والافتراء، وقام حراسات عسكرية منعت دخول السفن التجارية الأوروبية، بيد ان هذه الاجراءات ارهقت كاهل الحكومة الفرنسية^(٤٧).

كانت الولايات الثلاث غير ملتزمة بالعهد التي قطعتها الدولة العثمانية للدول الأوروبية الصديقة اذ قام قبطان "أورج" التونسي قرصنة سفن روسيا في السابع والعشرين من كانون الثاني عام ١٧٩٦^(٤٨)، اما الطرابلسية قاموا بحملة قرصنة ضد السفن الأوروبية فقد وقعت السفن البحرية التجارية الروسية ضحية ذلك، واثاء ذلك تقديم السفير الروسي في استانبول الشكوى الى السلطان سليم الثالث طلب التدخل لإنهاء التوترات والعودة بعلاقاتها مع الولايات، واستجابت الولايات الثلاث للأوامر العثمانية وأطلق سراح الاسرى الروس بعد دفعهم اموال الفدية المطلوبة^(٤٩).

بظل التطورات العسكرية بين الولايات الثلاث ولاسيما تونس مع الدول الأوروبية فقد ابحر القبطان محمد على راس الفرقة ساليانية بقيادة (٥) سفن من نوع غالوتا بهدف تعقبت وجود السفن الأوروبية^(٥٠)، اما الدولة العثمانية عدت التحركات التي تقوم بها سفن الولايات الثلاث بمثابة تسديد ضربة للتحركات الأوروبية ولاسيما الفرنسية في عام ١٧٩٧، ورات في التحركات التي تقوم بها سفن الولايات الثلاث ماهي الا مصدرا اوقفت به تصرفات الدول المتنافسة منها بريطانيا والنمسا وروسيا والجمهوريات الايطالية المحاولة بسط سيطرتهم على تجارة البحر المتوسط^(٥١).

سار يوسف باشا نحو مصالحه الشخصية واستخدم القرصنة كوسيلة ضغط على الدول الأوروبية ودن النظر في سيادة الحكومة المركزية، ومن خلال الشكوى المقدمة من القنصلين الفرنسي والبنديقي والنمسا وهولندا شكوى إصدار السلطان سليم الثالث فرمان في الخامس عشر من تموز عام ١٧٩٨ اوصت بنودها بعدم تعرض السفن الصديقة^(٥٢)، وان عدم استخدام الدولة العثمانية الضغط على طرابلس لكونها وجدت في محاولات القناصل الأوروبيين دافعا لعزل يوسف باشا، ووضح السلطان سليم الثالث بذلك ان الاجراءات الصارمة التي اعلنها يوسف باشا ضد الدول الأوروبية الراضة لدفع الضرائب على تجارتها بانها من الوسائل التي تقضي على التنافس الاقتصادي في طرابلس^(٥٣).

ظهرت ملامح التنافسي الأوروبي بشكل اوسع في التاسع والعشرين من كانون الاول عام ١٧٩٩ اذ حاولت كلا من بريطانيا وروسيا نقل الكثير من المعلومات عن التحركات



العسكرية الفرنسية واستهدافها للولايات الثلاث، وتبين خلال ابلاغ الاميرال نيلسون في مراسلاته السرية حول الاستعدادات الفرنسية وخروج قواتها من ميناء طولون الى جبل طارق، وأكدت صحة المعلومات من وكلاء الولايات الى الدولة العثمانية وعت ضرورة تقوية جبهة الولايات من الناحية البحرية وكذلك تجهيز ولاية مصر وحاكم الاسكندرية بفرقة عسكرية، وظهر انشغال استانبول واستعدادها في البحر المتوسط للبدء بالحرب ضد فرنسا^(٥٤).

المبحث الثاني: دور الولايات الثلاث العثمانية ضد نشاط التنافس التجاري الاوروبي من عام (١٨٠٠-١٨٣٠).

لجأت بعض الدول الاوروبية الى اتباع وسائل ارضاء الولايات الثلاث التي انطلقت من خلال المباحثات ودفع الاتاوات والضرائب السنوية وفق الشروط المعلنة^(٥٥)، ونتيجة ذلك زاد التنافس التجاري بين التجار الأمريكيين مع التجار البريطانيين فانهم بدأوا ينقلون إلى الصين من (٤-٥) الاف الأطنان من الأفيون ويعتمد نجاح هذه العمليات التجارية بمقدار كبير على مواقف الولايات المغاربة الذين كانوا يجوبون رسوماً عن مرور السفن المحملة بالأفيون في مياهم الإقليمية^(٥٦)، وكان لموقف الولايات الثلاث اثره على التجارة في البحر المتوسط لأنهم يحصلون على ضرائب مرضية من السفن التي تمر في موانئ بلادهم والتي كانت تستقبل سنوياً حتى عام ١٨٠٠ ما بين (٨٠-١٠٠) سفينة^(٥٧).

ساهم البعد الجغرافي بين الولايات واستانبول في زيادة التنافس الاوروبي الذي وضع بموضع الاستفادة، ففي عام ١٨٠٠ بدا التنسيق العسكري بين استانبول مع الولايات^(٥٨)، وعندما حاولت الدول الاوروبية استخدام الاقليات في الولايات مستقلة البعد الجغرافي للاستفادة في التغلغل في مصالحها، وهذا دفع الدولة العثمانية الى التدخل والدعوة بالحد من السيطرة الخارجية^(٥٩)، وبضوء ذلك سارت الجزائر وتونس بقرصنة السفن النمساوية في التاسع والعشرين من كانون الاول عام ١٨٠٠ فضلا عن تعقبها للسفن البندقية والبريطانية، واضطرت الدول الاوروبية برفع مذكرة الى الدولة العثمانية اكدت وجود خروقات نفذتها السفن التونسية ضد تجارتها، والتمس السلطان سليم الثالث من الحجج البريطانية والبندقية خطراً يهدد امن الولايات الثلاث اذ طلب من حمودة باشا منع تعرض السفن التجارية الاوروبية^(٦٠).

كما ارسلت الدولة العثمانية العناصر لمراقبة السواحل المغربية عام ١٨٠١، فقد تبينت جهود الدولة العثمانية نحو تحقيق النتائج المرجوة دون اعطاء الدول الاوروبية فرصة لتقسيم



الولايات الثلاث^(٦١)، اما الجزائر فقد امرت اخراج سفنها الحربية للقضاء على الوجود الاوروبي اذ تمكنت من اسر سفينة فرنسية عام ١٨٠٣^(٦٢).

اثناء التعاون بين الولايات الثلاث مع السفن العثمانية تبين مرحلة تعقب السفن النمساوية وبروسيا، وبضوء ذلك ارسل حمودة باشا رسالته التي نقلها "عبد الرحمن اغا" الى الدولة العثمانية في الثالث عشر من كانون الثاني عام ١٨٠٤ عرض فيها عبد الرحمن ان السفن البحرية للعدو تجوب عرض البحر المتوسط دون ان تحمل جوازات او فرماناً سلطانياً خاصاً بها، واوضح ان عمل سفن العدو لم تقصد التجارة وانما اردت تحقيق اهدافها العسكرية، وان سفن الولايات الثلاث مازالت تعامل السفن التجارية البروسية والنمساوية ولم تصبها بادی او مكروه وهي تعامل بطريقة ودية وفق ذروة تطبيق الامر السلطانية^(٦٣).

بدأ عمل الدولة العثمانية عام ١٨٠٥ بأرسال بعثات التحري عن وجود اهداف تدخلات الدول الاوروبية واوضحت البعثة بقريرها الذي قدمته الى السلطان سليم الثالث ان بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة هي من الدول الأوروبية الأكثر توجهها نحو تعزيز سيطرتها على الطرق التجارية في البحر المتوسط^(٦٤)، الا ان الدولة العثمانية قامت بأرسال الكثير من العاملين في التجارة الى الولايات لاسيما الجزائر التي قدرت عدد العاملين في التجارة بنحو (٣٠٠٠) الاف وكان منهم التجار العثمانيين (١٣٥٠) تاجراً، اما تونس فوصل بين (١٥٠٠-٢١٠٠) وكان بعضهم من العثمانيين فقد تلقى هؤلاء دعماً وتأييداً من الدولة العثمانية لزيادة عمل ونشاط القرصنة البحرية ضد الدول الأوروبية^(٦٥).

ببلوغ خطر الاندفاعات العسكرية الأوروبية فان الدولة العثمانية حذرت حكام الولايات من الابتعاد عن اتخاذ اي خطوة دون علمه لأنها تمنح الدول الأوروبية قوة التدخل والتنافس التي تعطيها ركيزة لتنفيذ مخطط الاحتلال، ونتيجة ذلك فان الدولة العثمانية شددت الرقابة، وفي عام ١٨٠٦ ارسلت العديد من السفن الحربية الصغيرة التي كانت تحمل (٤) مدافع التي رافقت السفن المشحونة بالمدافع والمعدات الاخرى المقدمة الى الجزائر وتونس بهدف تقوية جناها العسكري تحسباً لأي حدث طارئ^(٦٦).

استمرت الدولة العثمانية بأرسال الكثير من الوفود وعلى راسهم "عثمان اغا ابن شكر الله" والضابط "حسين اغا ابن علي" و"محمود اغا ابن الحاج مصطفى"، فقد عمل هؤلاء نحو توظيف جهودهم على تحريرها بالوكالة لتخليص "اورفال محمد جاویش" و"ابراهيم جاویش" من



الاسر الذي احتجزوا لدى النمسا عام ١٨٠٧، بعد ان فشلت البعثة في المفاوضات امرت الدولة العثمانية جميع السفن بما فيها سفن الولايات الثلاث لتعقب السفن النمساوية اذ قامت باسر سفينة "بولاقه" وحجز جميع الركاب النمساويين، كما اعربت الدولة العثمانية ان الافراج عن الاسرى النمساويين لا يتم الا بالأفراج عن الاسرى العرب^(٦٧).

ففي الحادي والعشرين من اذار عام ١٨٠٨ ابلغت الدولة العثمانية الولايات الثلاث العمل على تأمين حماية السفن التجارية والقضاء على الوجود الاوروبي لاسيما الفرنسي، حيث انطلقت السفن البحرية من ميناء جزيرة يوزجة باتجاه خانية والاخرى سارت من خانية الى مالطا والثالثة توجهت من مالطا الى مرسيليا، كما طلبت الدولة العثمانية من تونس توضيح شكوى "بج" فبينما في الاول من ايار عام ١٨٠٨^(٦٨)، وبذلك اعربت تونس ان سفن النمساوية والفرنسية رفض الالتزام بدفع الضرائب كما خرقتا الاتفاق وقامت بالاعتداء على السفن الاسلامية، مما دعت تونس الى العودة وزيادة نشاط القرصنة على السفن التجارية التابعة الى الجمهوريات الايطالية وجنوا وفرنسا في الموانئ الساحلية، بيد ان النمسا طلبت من الدولة العثمانية ان تربي بدفع هذه الحوادث وان تعامل الولايات التابعة اليها مع سفنها التجارية بمقتضى الصداقة والاتفاقيات المبرمة^(٦٩).

تجاهل الداي الجزائري الأوامر العثمانية وعقد اتفاقاً مع بريطانيا عام ١٨١٢ اذ تعهدت الاخير بحمايته ودعمه عسكرياً مقابل تأمين حماية مصالحها من الاستهداف الاوروبي، وبشأنها فان الدولة العثمانية ابلغت بتحذيراتها ان الوعود الاوروبية دائماً غير ملزمة في تنفيذها نظرا للوعود السابقة، وعبر السلطان محمود الثاني^(٧٠)، ان جميع الاتفاقيات تهدف الى اتساع تغلغل مصالحها وبسط ارادتها السياسية والاقتصادية وفق مخططها الاستعماري^(٧١)، وبضوء ذلك فقد بدأت الولايات الثلاث ولاسيما طرابلس الغرب التي انطلقت في مواجهة الدول الاوروبية الرافضة لدفع الجزية السنوية في عام ١٨١٤.

تلاشت الوعود التي قدمتها الحكومة البريطانية الى الولايات الثلاث عام ١٨١٤ بسبب وضع مخطط تنفيذ مصالحها الاقتصادية، فقد حاولت بريطانيا استهداف الولايات بحجة القرصنة البحرية عام ١٨١٥، فقد واجهت الولايات الثلاث تحذيرات الحكومة البريطانية التي هددت بتدمير البلاد والاسطول البحري، وتبين وراء الضغوطات البريطانية بقصد الحصول على امتيازات اقتصادية وسياسية ودبلوماسية يفوق الدول الاوروبية الاخرى، واثبتت الدولة



العثمانية حقيقة التتصل الدول الأوروبية^(٧٢)، وبذلك حرصت الدولة العثمانية على استبدال رئيس المفتشين في البحر المتوسط اذ وضع "محمد اغا" بهدف تنفيذ سفن الولايات الثلاث للأوامر دون اعطاءها للدول الأوروبية دافع حقيقي لاحتلال الولايات الثلاث^(٧٣).

ونستشف بان الولايات الثلاث اصبحت داخل دائرة المعترك الدولي الذي نتجت عنها حدوث الكثير على ساحتها الداخلية ومن هذه العواقب الوخيمة هو ظهور التمردات الداخلية التي قتادتها الدولة الأوروبية في محاربة الاخرى، مما كانت الولايات هدفاً سهلاً للاحتلال من قبل القوات العسكرية الأوروبية.

ففي عام ١٨١٥ قام رياس البحر بأسر سفينة تجارية تعود الى النمسا بالرغم انها كانت مبرمة اتفاقية مع الدولة العثمانية ينص احد بنودها بحماية السفن النمساوية المبحرة في البحر الابيض المتوسط من اعتداءات (القرصنة المغاربية) ويعوض اصحاب تلك السفن عن الاضرار التي الحقت في السفن النمساوية، واجبرت الدولة العثمانية الداى عمر باشا على ارجاع السفينة وتعويض اصحابها الخسائر التي الحقت بها، اما طرابلس فقد قامت باسر العديد من السفن النمساوية والهولندية والدانماركية والايطالية في منتصف عام ١٨١٤ حتى منتصف عام ١٨١٥ بعد ان تأخرت الدول الأوروبية عن دفع الجزية السنوية، وان اغلب تلك الدول الأوروبية طلبت من الدولة العثمانية الوسطة لحل الخلافات والافراج عن الاسرى^(٧٤).

حرصت بريطانيا على استخدام القوات العسكرية عام ١٨١٦ لاسترداد الامتيازات الدبلوماسية والاقتصادية القديمة التي منحتها اياها الدولة العثمانية في ايلة الجزائر، فقد تبين مدى تزامن الفكر السياسي بريطانيا باستخدام القوات العسكرية على خطى الفكر الممنهج لدى السياسية الفرنسية منها تقديم الذرائع والحجج لاستخدام القوة بمنطلق حظر العبودية والافراج عن جميع العبيد المسيحيين لدى الولايات الثلاث، فضلا عن ضرورة تسليم سلاح القرصنة البحرية، ولم يكتب للضغط البريطاني النجاح نتيجة اصرار الداى حسين^(٧٥)، بالدفاع عن الجزائر ومنها بدا بالعمل على الاستعداد العسكري واعادة تحصين القلاع والدفاعات التي تصدت للقوات البريطانية^(٧٦)، وبذلك قدموا جنود الانكشارية العثمانيون دور بطولي في الدفاع عن الجزائر اذ سطوروا التضحيات دون تراجع بخطوة الى الوراء خلال تشابكهم في الاسلحة مع الجنود البريطانيون على متن سفنها ابان حملة أكسموث عام ١٨١٦^(٧٧).



واتضح ان الدولة العثمانية تجاهلت التطور العسكري الاوروبي عام ١٨١٦ التي تبنت محاولات في تنفيذ الاهداف التنافسية الاقتصادية باستخدام الوحدة العسكرية، فقد انطلق نحو اوروبا فكرة فرض الحصار على الولايات بحجة القرصنة البحرية لكونها تعرقل تجارتهم الخارجية، وكانت الدولة العثمانية تتطلع الى حقيقة الاهداف السرية الاوروبية التي وصل ذروة تنافسهما الاقتصادي باستخدام النهج العسكري، وبذلك فقد توجهت محاولات الدولة العثمانية السير بخطوة الوحدة الشاملة والسير بالإصلاحات الجديدة التي ادخلتها في عموم ولاياتها لكنها لم تجدي نفعا امام قوة التطورات العسكرية الاوروبية^(٧٨)، وهذا ما دفع الدولة العثمانية الى زيادة نشاط القرصنة فقد رات في نشاطها وتعقبها السفن الاوروبية بمثابة وضع حدّ لردع التطلعات العسكرية الاوروبية.

وعلى الرغم من محاولات الدولة العثمانية المجدية بمناشدة الولايات بالإيقاف عن منح الدول الاوروبية اي الامتيازات بجوانها الدبلوماسية او الاقتصادية، كما كانت تدعوهم الى وحدة الصف وانهاء الخلافات لكونها تعد الوسيلة التي تمكنها من مواجهة التحديات والصعاب الخارجية، الا ان طرابلس الغرب ارادت ان تشق طريقها بعيدا عن الدولة العلية فقدمت لفرنسا خلال توقيع اتفاقية عام ١٨١٦ العديد من الامتيازات وخاصة الاقتصادية اذ تعهدت فرنسا بحماية التجارة البحرية الليبية مقابل استخدامها الموانئ في هجماتها البحرية خلال تعرضها لحرب مع الدول الاوروبية، ونستشف من نوعية الاستقلال طرابلس الغرب في الحكم عن الدولة العثمانية قد كان عرضه لتدخل الدول الاوروبية تمخضت عن تدمير قواها البحرية في طرابلس واحلال القوات العسكرية "الکراغلة" العثمانية حتى اصبحت غير قادرة على حماية نفسها^(٧٩).

استمرت التدخلات الاوروبية في تنفيذ اهدافها بزيادة الديون على الجزائر وتونس وحاول التجار الاوروبيين توظيف الديون لخدمة مصالحهم الذاتية، ووصلت التقارير الاوروبية حول الخزينة التونسية والجزائر عام ١٨١٧ تؤكد وجود الاموال مما دفع ذلك القنصل الامريكي والفرنسي وبريطانيا بتقديم طلب لحكوماتهم لوضع ايديهم على البلاد وخيراتها^(٨٠)، وهذا دفع فرنسا الى تقديم وصلت الديون الى تونس اذ وصل (١٧٥) الف فرنك عام ١٨١٧ بهدف منحها الفرصة للتدخل العسكري بذريعة تامين الحماية على اموالها في الجزائر دون معارضة الدول الاوروبية الاخرى^(٨١).



اما الدولة العثمانية الولايات كانت تحذر الولايات الثلاث من نوعية التنافس الاوروبي الذي وصل بها الى مرحلة استعراض التطورات العسكرية واندفاعها نحو احتلال الولايات، ورفض اي خطوة متخذة مع الدول الاوروبية التي تكون بمثابة القمة السائغة نحو تحقيق مشاريعها الاستعمارية^(٨٢)، مما ظهر اهمال الباي التونسي التحذيرات وقام بعقد معاهدة الصلح مع فرنسا في الخامس عشر من تشرين الثاني عام ١٨٢٤، وهذا التخبط اصبح محل اسهام كبير في اندفاع التنافس العسكري الاوروبي نحو السيطرة على ولايات شمال افريقيا العثمانية^(٨٣).

اسهمت تدخلات الدولة العثمانية بشأن النظر في مجرى المشاكل الداخلية العالقة بين الولايتين تونس والجزائر، فقد حرص السلطان محمود الثاني على ارسال مبعوثه الخاص حاملا معه رسالتين الى حكام الولايتين في السابع عشر من تشرين الاول عام ١٨٢٦، وتطلعت الرسالة ودعوته الى ايقاف المشاكل والنزاعات بين الطرفين والتوجه بالعمل على جدية التعاون ضمن النهج الديني لكي تكون مرغمة للتوجهات المسيحية الاوروبية المتحالفة عسكريا بهدف ملازمة سيطرتها الاقتصادية واسر حريتنا^(٨٤).

نتيجة تزايد النفوذ الاوروبي ونشاطها البحري المتكرر في الولايات ارسلت تقريرا تمخض عنه ايفاء شرح مفصل حول فكرة اقضاء وجود العثمانيين مقابل زيادة النفوذ الاوروبي واتباعهم، وهذا التقرير اثار مخاوف الدولة العثمانية وبضوء ذلك ارسلت الاخير جملة من الاجراءات المطلوب تنفيذها بين عام (١٨٢٤-١٨٢٧) التي اكدت بالقضاء على التمردات وعدم اعطاء اي فرصة للموالين الغرب في ممارسة سياستهم التي تشع فساداً لتعضيد تغلغل المصالح الاوروبية^(٨٥).

لم تتوقف الدولة العثمانية وتحذيراتها الى الولايات من اثار مغبة الدول الاوروبية حتى اعلنت فرنسا الخطوات العسكرية التي اكدت بأرسال حملتها عام ١٨٢٧، ورفضت استانبول جميع اساليب الدولة الاوروبية وعت الحكومة البريطانية الى التدخل وأنهاء الخلافات ووضع الحلول السلمية دون الخوض بالحرب، ولم يفوت البريطانيين الفرصة لوضع الدولة العثمانية بموضع استجابة مصالحها وتجاهلت الامر الوساطة لحل الازمة الفرنسية مع الجزائر، وحيال ذلك سارعت الدولة العثمانية في ارسال طاهر باشا الى تونس بشأن اتحاد موقفها لدعم ولاية الجزائر عندما ادركت لأحاح فرنسا على احتلال الجزائر^(٨٦).



تتامي الشعور الاسلامي لدى اهالي الولايات الثلاث عندما فرضت القوات الفرنسية الحصار البحري على الجزائر عام ١٨٢٨، حيث ظفر الكثير من طلاب المدارس الصوفية بالمشاركة الفعلية الى جانب القوات الجزائرية لتلبية نداء العقيدة الاسلامية في الدفاع عن الدين الاسلامي خوفا من تكرار الاحداث السابقة في الاندلس^(٨٧)، فيما بررت الدول الاوروبية دعمها الى فرنسا ضد الولايات معبرة بان اهداف الحملة يمثل تخليص الدولة العثمانية من الخارجين عن سيادته ولكنها الحملة كانت بداية القضاء على الاسلام ونشر المسيحية^(٨٨).

رفضت ولاية الجزائر الاستجابة للمفاوضات الفرنسية التي قدمها المبعوث "دولا بروتونيير-Dele Brotonniere" في التاسع والعشرين من تموز عام ١٨٢٩ التي تضمنت بنودها بدعوة تقديم الاعتذار الرسمي لفرنسا وشعبها وكذلك ودفع اموال عن دمار سفنها على ايدي القرصنة البحرية، وبالرغم مما كانت تعانيه الجزائر من اثر الحصار الفرنسي جاء رد الداي في الثلاثين من تموز عام ١٨٢٩ انه لن يتخلف بما سبقه من حكام في التصدي للعدوان الصليبي^(٨٩).

ومن جهة اخرى ارتبطت طرابلس الغرب في هذه الحقبة بعلاقات تجارية على درجة عالية من الأهمية والنشاط مع مصر وتونس والدولة العثمانية والمدن الاوروبية ومدن افريقيا الوسطى^(٩٠)، تجاهلت بواذر التنافس الاوروبي التجاري^(٩١)، التي استخدمت التطورات الداخلية في طرابلس الغرب فرصة نحو التغلغل في مصالحها حيث هيئت مسرح الأحداث لاحتلالها لولا تدخل السلطان العثماني محمود الثاني بين عام (١٨٠٨-١٨٣٩) وذلك لأسباب عديدة منها^(٩٢):

١- الانقسام السلطوي في الاسرة القرمانلية للوصول الى سدة الحكم الامر الذي أضعف الاسرة ومزق وحدتها .

٢- بعثرة السلطة وأفلاتها في حكم يوسف باشا (١٧٩٥ - ١٨٣٢) في ظل سياسة التودد في علاقته الخارجية مع الدول الاوروبية منها عقد الكثير من الاتفاقيات دون علم الدولة العثمانية.

٣- قبول بنود مؤتمرات الدول الاوروبية منها ايقاف عمليات القرصنة الذي جعلها تمر بضيق مالي شديد.

٤- رفض الاهالي لحكم القرمانلي لفرضها الضرائب الكثيرة التي اثقلت كاهلهم.



٥- سنج المجال للتدخل الاوربي في شؤون الولاية، وتدخل قناصل الدول الاوربية في شؤون الولاية الداخلية، هذا الامر كان مرفوضا من الدولة العثمانية. لا شك ان الدعم العسكري المتواصل للولايات الثلاث واعداد القرصنة البحرية كانت بمثابة انقاذ سياسة الدولة العثمانية التي اندفعت وراء التصدي لجميع بواخر التغلغل الاوربي ولاسيما التغلغل الاقتصادي، وتعد مساهمة نشاط القرصنة بتحقيق المكاسب والارباح الى الولايات الثلاث من خلال الاستيلاء على السفن التجارية الاوروبية فضلا عن ايقاف احتكار النشاط الاقتصادي الاوربي في البحر المتوسط، وبذلك رأت الدولة العثمانية ان القرصنة البحرية بانها السمة البارز التي دعمت سيادتها في شمال افريقيا فضلا عن تصديها للدول الاوروبية المعادية بموقفها للدولة العثمانية.

النتائج

توصل البحث الى الاستنتاجات الآتية:-

١- تمثل دور الدولة العثمانية في المرحلة الاولى بالتعاون العسكري مع الولايات الثلاث لدعم نشاطها البحري بعدد القضاء على نشاط التحكم والاحتكار الاوربي في البحر المتوسط.

٢- جاء التعاون العثماني في الولايات الثلاث لأجل وضع الإجراءات العسكرية للحفاظ على امن السواحل في شمال افريقيا ومنع توسع السيطرة التجارية الاوروبية في الاراضي المغاربية.

٣- رفضت الدولة العثمانية وجود التنافس بين الدول الاوروبية كما اكدت الدفاع عن الولايات المغاربية دون النظر الى النتائج القادمة.

٤- حاولت الدولة العثمانية ابقاء النشاط القرصنة في الولايات الثلاث بشكل مستمر ضد السفن التجارية الاوروبية مما اجبرتها على ابرام المعاهدات بدفع الضرائب والاتاوات مقابل وصول سفنها الى الموانئ المغاربية.

الاحالات

(¹) André Raymond, "Tunisiens et Maghrébins au Caire au XVIIIe siècle, Tunisie, 1959, p126-127.



(٢) احمد سعيد الطويل، البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرمانلي (١٧٩٥-١٨٣٢)، دار الكتاب الجديد، بيروت، ٢٠٠١، ص ٣٤-٣٥.

(٣) أجبرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ١٩٨٢، ص ١٣.

(٤) احمد سعيد الطويل، المصدر السابق، ص ٣٤-٣٥؛ ناصر الدين سعيدوني، الجانب الاقتصادي والاجتماعي، ص ٦٦-٦٧.

(٥) محمد رشاد الامام، سياسة حمودة باشا في تونس (١٧٩٢-١٨١٤)، منشورات الجامعة التونسية، تونس، ١٩٨٠، ص ٢٢٠-٢٢١.

(٦) زمام نور الدين، السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري (١٩٦٢-١٩٩٨)، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٠، ص ٢٦-٢٧.

(٧) Merad Boudia Abdelhamed, La formation Algérienne précoloniale essai d'analyse théorique, Alger, 1981, p183-184.

(٨) ROUDH EL KARTAS, SOUVERAINS DU MAGHREB ESPAGNE ET MAROC ET ANNALES DE LA VILLE DE FÈS, 2009, p9. www.algerie-ancienne.com

(٩) ولد في الثلاثين من كانون الثاني عام ١٧١٧ في استانبول عاش بعيدا عن امور الدولة بأمر من ابن عمه السلطان عثمان الثالث حتى اعتلى الحكم في عام ١٧٥٧ قام بالعديد من الاصلاحات الداخلية والعسكرية وعقد اتفاقية مع النمسا وحصل الحدود العثمانية من خلال بناء القلاع وانشا العديد من المدارس التعليمية والزوايا والتكايا حتى توفي في الحادي والعشرين من كانون الثاني عام ١٧٧٤، عزتو يوسف بك اصف، تاريخ سلاطين بني عثمان من اول نشأتهم حتى الان، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٥، ص ٧٨.

(١٠) Basbakanlik Osmanli Arsivi , Arsivi Divan Defteri ,00083, 001,001.

(١١) عائشة غطاس، المعاهدات الجزائرية- البندقية ٧ محرم ١١٧٧هـ - ١٨ يوليو ١٧٦٣، مجلة الدراسات التاريخية، الجزائر، العدد (٧)، ١٩٩٣، ص ٩٤-٩٥.

(١٢) DE GRAMMONT, Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), paris, Ernest Leroux Editeur, 1887 , p328-330.

(١٣) مابل لومس تود، اسرار طرابلس، دار المحدودة، لندن، ١٩٨٥، ص ٦٢-٦٥؛

(١٤) Cevdet Bahriye ,00201, 09383,002,002.

(١٥) Ali Emiri Sultan Birinci Abdülhamid ,00264, 17786, 001,001.

(١٦) C, BH, 00084, 04004, 001,002.

(١٧) C,BH, 00240, 11147, 001, 001.



(^{١٨}) جلال يحيى، المغرب الكبير (العصور الحديثة وهجوم الاستعمار)، ج ٣، دار النهضة، بيروت، ١٩٨١، ص ٤٨-٥٠؛ ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في اواخر العهد العثماني (١٧٩٢-١٨٣٠)، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ٢٤٠-٢٤١.

(^{١٩}) ولد في ٢٠ آذار عام ١٧٢٥ تعرض السلطان مصطفى الثالث إلى وعكة صحية فتحت المجال إلى صراع بين ورثته، وتدخل حينها الجزائري حسن باشا لينتصر في النهاية عبد الحميد الأول ويتولى مقاليد الحكم بعد وفاة أخيه الأكبر مصطفى الثالث في كانون الثاني عام ١٧٧٤. عزتو يوسف بك اصاف، تاريخ سلاطين بني عثمان، القاهرة، ط ١، ٢٠١١ ص ١١٩-١٢٠.

(²⁰) C, BH, 00275, 11889, 001,001؛ C, BH, 00275, 11889, 002,001

(^{٢١}) كانت الدول الأوروبية تدفع الضرائب المالية وكذلك الاسلحة وحبال وصواري ورساوص وحديد وباردو (امريكا وهولندا والبرتغال وناپولي والسويد والنرويج والدانمارك)، اما الدول الأوروبية التي كانت تدفع الضرائب مقابل الاتفاقيات وتعيين القناصل (اسبانيا وفرنسا وبريطانيا وروسيا والنمسا وهانوفر وسردينيا والطوسكان ودافوس والبندقية)، احمد توفيق المدني، ينظر ضومط أنطون الإقطاع العثماني خلال القرن ١٦م بين الحداثة والتقليد، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت، ٢٠٠٢ ص ٩١-٩٣.

(²²) C, BH, 00037, 01765, 001,001.

(²³) C, BH, 00275, 11889, 003,001.

(²⁴) C, BH, 00275, 11889, 003,001؛ C, BH, 00275, 11889, 003,002.

(²⁵) AE, SABH, I, 00307, 20621, 001,001.

(²⁶) C, BH, 00024, 01137, 002, 001.

الفونسو روسو، المصدر السابق، ص ١٩٢-١٩٣؛ احمد ابن ابي ضياف، اتحاف الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الامان، ج ٣، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٩٩، ص ٧٦.

(^{٢٧}) اسماعيل العربي، المعاهدة الجزائرية الأمريكية وكيف كانت الجزائر سببا في إنشاء أول أسطول أمريكي، مجلة الثقافة، الجزائر، السنة (٧)، العدد (٤٠)، ١٩٧٧، ص ٧٠-٧٢.

(²⁸) AE, SABH, I, 00150, 10160.

(²⁹) AE, SABH, I, 00307, 20612, 001,001.

(³⁰) HAT, 00450, 000021,003 ,01.

(^{٣١}) صالح مختاري، الحروب السرية ضد الجزائر المحروسة الحملات الأوروبية وبروز الأطول الجزائري كقوة بحرية عالمية الجزائر تعلن الحرب على أمريكا عام ١٧٨٥، الجزائر، (د-ت)، ص ١٠-١١.

(³²) AE, SABH, I, 1081204, 911, 10.

(³³) Hattı Hümayun ,0081, 00830, 00001.

(³⁴) C, BH, 00189, 08905, 001,001.



(³⁵) HAT, 00191, 09265, 00001.

(³⁶) يعد نشاط القرصنة البحرية في الولايات الثلاث لاسيما تونس اثار الرعب لدى الدول الاوروبية ولاسيما فرنسا الذي دفعها الى وضع الاتفاق لتحديد عمل القرصنة التونسية بمقدار ثلاثين ميلاً من السواحل الفرنسية، وان يكون فترة الاتفاق لمدة اربعة اشهر ابتداء من ٢٥ ماي عام ١٧٩٠. الوثائق التونسية العثمانية، الوثيقة رقم (٢٠٥)، حافظة رقم (٢٣٧)، الملف رقم (٦٣)، في ١ ايار عام ١٧٩٠.

C, BH, 00184, 08672, 002,001.

(³⁷)C,BH, 00184, 08672, 002,002.

(³⁸) ولد في ٢٤ تشرين الثاني ١٧٦١ وتولى العرش عام ١٧٨٩ فقد شهد عهده احتلال فرنسا لمصر وحروب مع روسيا والنمسا، كما قام بإصلاحات من الناحية المالية والادارية تحد من نفوذ الباشوات والبكوات، وقام بتشكيل جيشاً جديداً يتلقى تعليماً وتدريباً غريباً بدل الانكشارية وأسماء النظام الجديد اذ وصلت فعاليته في الولايات الاوروبية التي استعانت بولاتها قادة الانكشارية للتمرد حتى خلعه على اثرها السلطان سليم الثالث وتولى السلطة ابن عمه مصطفى الرابع عام ١٨٠٧، علي مولا، الموسوعة العربية الميسرة، مصر، ط٣، ٢٠٠٩، ص ١٧٢-١٧٣.

(³⁹) HAT, 00186, 08761, 00001.

(⁴⁰) بوندا ريفسكي، الغرب ضد العالم الإسلامي من الحملات الصليبية حتى أيامنا ، موسكو، ١٩٧٦ ، ص ٥٢-٥٣؛ مذكرات أسير الداوي كاتكارت، ترجمة: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٢، ص ٤٤-٤٥.

(⁴¹) عيسى شنوف، المصدر السابق، ص ٤٦-٤٨؛ احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، ٢٠٠١، ص ٧١.

(⁴²)Ali Emiri Sultan Üçüncü Mstafa, III, 00136, 08256, 001,002؛ AE ,SSLM, III, 00136, 08256, 001,003.

(⁴³)C, BH, 00184, 08672, 001 ,001.

(⁴⁴) AE,SSLM, III, 00136, 08256, 001,003.

(⁴⁵)Cevdet Vilayat-ı Mümtaze , 00011, 00510, 001, 001.

(⁴⁶) C, BH, 00184, 08672, 001 ,003.

(⁴⁷)Richard Mbrace, Morocco. Algeria, Tunisia, Newjersey, 1963 , p.67.

بلانتي، مراسلات بآيات تونس، ج٣، تونس، (د، ت) ص ٣٥٧.

(⁴⁸) HAT, 00036, 01838, 00001.



(^{٤٩}) حسين مسعود ابو مدينة، جغرافية ميناء طرابلس الغرب، دار مصراته، ليبيا، ط١، ٢٠٠٥، ص ٩٧-٩٩؛ محمود علي عامر ومحمد خير فارس، تاريخ المغرب العربي الحديث (المغرب الأقصى وليبية)، منشورات جامعة دمشق، سوريا، ١٩٩٩، ص ٢٢٣.

(⁵⁰)C, BH, 00201, 09383, 001,001.

(^{٥١}) استمرت تعقب ولاية تونس للسفن الأوروبية في البحر المتوسط حتى استولت عام ١٧٩٨ على احد السفن العثمانية تدعى "Alexi" الحاملة لرعايا السلطان من النابوليين التي ادركت بانها احد السفن التابعة للدول الأوروبية، وكلف السلطان وزير البحرية حسن باشا العثماني في متابعة القضية حتى افرج عنهم بداية عام ١٧٩٩. بلانتي، مراسلات بايات تونس، ج ٣، ص ٣٥٧؛ ابراهيمي نصر الدين، تاريخ مدينة الجزائر، منشورات تالة، الجزائر، ٢٠١٠، ص ١٧.

(⁵²)HAT, 00175, 07659, 00001.

(⁵³)HAT, 00175, 07659, 00002.

(⁵⁴)HAT, 00176, 07659, 00001.

(^{٥٥}) الوثائق التونسية العثمانية، الوثيقة رقم (٢٥٢)، حافظة رقم (٤٢٤)، الملف رقم (١١٧٠٠)، عام ١٧٩٩؛ بلانتي، مراسلات بايات تونس، ج ٣، تونس، ص ٣٠٤-٣٠٥.
(^{٥٦}) بوندا ريفسكي، الغرب ضد العالم الإسلامي من الحملات الصليبية حتى أيامنا، موسكو، ١٩٧٦، ص ٥٢-٥٣؛

J.C. Hurewitz, The Middle East And North Africa In World Politics, A Documentary Record 1535-1914, Vol.I, 2 Editions ,New Haven&London-1956, P 110.

(4) J. B. Macmaster, Adiplomtic Historyof TheAmerican People Sixth Edition. Newyork , 1979,P.64.

(⁵⁸)C,BH, 00231, 10720, 001, 001؛ C,BH, 00231, 10720, 001, 002.

(^{٥٩}) يقدر عدد العثمانيين في الجزائر حتى عام ١٨٠٨ بـ (١٥٠٠٠) ألف فرد، وفي تونس بين (٤٠٠٠-٨٠٠٠) ألف فرد، اما في طرابلس وصلوا بـ (٧٠٠٠) فرد، واغلب هؤلاء كانوا مهتمين في ادارة المؤسسات الادارية والعسكرية والتجارية. احمد سعيد الطويل، البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرماني (١٧٩٥-١٨٣٢)، دار الكتاب الجديد، بيروت، ٢٠٠١، ص ٢٥؛ محمد رشاد الامام، سياسة حمودة باشا في تونس (١٧٩٢-١٨١٤)، منشورات الجامعة التونسية، تونس، ١٩٨٠، ص ٢٢١.

(⁶⁰) HAT, 00164, 06848, 00001.

(⁶¹)AE,SSLM, III,00346, 19919, 001,001؛

اسماعيل العربي، حكومة عبد القادر وادارتها، مجلة الثقافية، العدد (٧٥)، الجزائر، ١٩٨٣، ص ٢٢٣-٢٢٤.

(⁶²)BERBRUGGER Adrian, Un chérif Kabylie en 1804, revue africaine .vol 3 ,1858, P211.

(⁶³)C, BH, 00037, 01756, 002,001.

(^{٦٤}) ألبريد يفو، الرئيس حميدو، ترجمة: العربي الزبيري، المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر، الجزائر، ١٩٧٢ ، ص ٩٠-٩٩.

(⁶⁵)Doctcul ADALA Moharned, Ottomane et ses Rapports avec la Califat Ottomane (LA SITUATION POLITIQUE DE L'ALGERIE) ,des Sciences Islamiques , Dossier(2), Nombre(2), Constantine ,Algerie, 1988, P5-10؛ BY WILLIAM SHALER, op, cit, p37-40.

(^{٦٦})بضوء الشكوى التي قدمها القبطان " قرقجان لاينبختي" في ١١ حزيران عام ١٨٠٦ التابع للإيالة قورفه وكيفالونيا وبوبلقة في الجزر الايونية في اليونان التابعين للسيادة الدولة العثمانية، فقد اكدت الشكوى اعتداء السفن التونسية على سفنها التجارية في ميناء "وستيجه" في مورة واجبار سفن طويره بدفع مبالغ مالية تزيد عن (٢٠٠) ليرة ذهبية مع زيادة كمية الخشب ونهب الاسلحة فضلا عن قتل بعض ركاب السفن النمساوية، وبشان ذلك امرت الدولة العثمانية بمعاقبة القبطان التونسي وتم سجنه في استانبول وطلبت من تونس تعويض السفن المتضررة.

HAT, 00171, 07322, A, 00001 ؛ AE, SSLM, III, 00346, 19919, 002, 001.

(⁶⁷)Arsivi Divan Defteri, 00809, 0001؛ C, AS,001334, 05945, 001, 001.

(⁶⁸)AE, SSLM, III, 00346, 19919, 003, 003.

(⁶⁹)AE, SSLM, III, 00429, 24548, 001, 001.

(^{٧٠}) وهو ابن السلطان عبد الحميد الاول ولد عام ١٧٨٥ وتولى العرش عام ١٨٠٨ قام بالكثير من الاصلاحات العسكرية والقضائية والاجتماعية، واهتم في تطوير المؤسسة العسكرية حاول القضاء على القوات الانكشارية وانشاء الجيش النظامي الحديث او الجديد على غرار الجيوش الاوروبية، توفي عام ١٨٣٩. جورجى زيدان، مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، ج١، بيروت، ٢٠١١، ص ٧١ ؛ محمد حسين الدقن، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٧٩-٨٩.

(^{٧١}) مذكرات وليام شالر، تعريب: اسماعيل العربي، الجزائر، ١٩٨٢، ص ١٤٠-١٤٣.

(^{٧٢}) نقولا زيادة، ليبيا في القرن التاسع عشر، مجلة الأبحاث، بيروت، السنة (١١)، العدد (١)، ١٩٥٨، ص ١٥؛ بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك اوروبا (١٥٠٠-١٨٣٠) الجزائر، (د، ت)، ص ١٢١-١٢٢.

(⁷³)HAT, 00457, 22514, 00001.



(٧٤) أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان (١٨٣٠-١٨٥٥) المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (د. ت)، ص ٤١.

(٧٥) وهو من أصول عثمانية تولى الحكم عام ١٨١٨ استطاع أن يعيد الأمن الداخلي بالقضاء على التمردات من خلال الدعم العسكري العثماني، كما اتضحت سياسته على عدم التهاون مع الدول الأوروبية وتم إلغاء جميع الاتفاقيات المبرمة سابقا، وانتهى حكمه باحتلال القوات الفرنسية للجزائر عام ١٨٣٠، حساني مختار، تاريخ بايات قسنطينة، منشورات دحلب، الجزائر، ١٩٩٩، ص ٧١-٧٢.

(٧٦) Guy Pervillé, La guerre d'Algérie Histolre et Memolres, op, P17.

(٧٧) منشورات مركز ابحاث ودراسات الليبي، ايلة طرابلس الغرب حكم علي القرماني باشا طرابلس الغرب ١٧٩٣، تحقيق: عبد الحكيم اريد، طرابلس، ١٩٧٨، ص ١٣-١٤؛ عائشة غطاش، المصدر السابق، ص ٨٨-٨٩.

(٧٨) خالد زيادة، اكتشاف التقدم الاوروبي، دراسة في المؤثرات الاوروبية على العثمانيين في نهاية القرن الثامن عشر، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨١، ص ٢٠١-٢٠٥.

(٧٩) احميده سالم حماد، الروابط الاقتصادية المتبادلة بين السلطان القرماني والمجتمع الطرابلسي في اواخر العهد القرماني، مجلة العلوم والدراسات الانسانية، المرح، ليبيا، العدد (١٣)، ٢٠١٦، ص ٣-٤.

(٨٠) كشفت التقارير والرحالة والتجار الاوروبيين ان خزينة ولايات المغرب عام ١٧٩١ تزيد عن مليون قرش اي تساوي مليونين ومائة الف فرنك، ووصف القنصل الامريكي شالر ان خزنة الولايات تصل الواحدة منها مليون ومائة وستين فرنكا، وكشف وكليرمون طونير وزير الحربية الفرنسي ودوفال القنصل الفرنسي في الجزائر ان خزائن تصل ثلاث مليون قرش. ناصر الدين سيعدوني، الخزينة الجزائرية ١٨٠٠-١٨٣٠، المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد (٣)، ١٩٧٥، ص ٢٠-٢٩.

(٨١) علي المحجوبي، العالم العربي الحديث والمعاصر "تخلف فاستعمار مقاومة"، دار محمد علي، تونس، ط ١، ٢٠٠٩، ص ٩٠-٩١.

(٨٢) الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، اشراف وتقديم: اكمل الدين حسن اوغلي، ترجمة: صالح سعدون، استانبول، ٢٠٠٠، ص ٩٥.

(٨٣) لوتسكي، تاريخ اقطار العربية الحديث، ترجمة: عفيفة البستاني، موسكو، ١٩٧١، ص ٢٢٠.

(٨٤) Kuran Erkument, La letter du demier der an grand vizir de lempire ottoman, R-A, 1952, P192-193.

(٨٥) محمود علي عامر ومحمد خير فارس، تاريخ المغرب العربي الحديث (المغرب الأقصى وليبية)، منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٩، ص ٢٢٨.

- (٨٦) محمد صلاح حقي، صورة الجزائر في القرن ١٩ من خلال مصادر التونسية اتحاف اهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الامان "و" صفوة الاعتبار بمستودع الامصار والاقطار نموذجاً، مجلة افاق فكرية، الجزائرية، العدد (٥)، ٢٠١٦، ص ٤٥؛ احمد ابن ابي الضياف، اتحاف اهل الزمان، ج ٣، ص ١٤٦-١٦٦.
- (٨٧) رضوان شافو، الانعكاسات السياسية الاستعمارية على العلاقات بين الجنوب الشرقي للجزائر وتونس ١٨٣٠-١٩٥٤، مجلة كان التاريخية- الجزائر، العدد ٤٣، ٢٠١٦، ص ٩-١٠.
- (٨٨) مارسيل اجريتو، الوطن الجزائري، كتب سياسة (١١٤)، ترجمة: عبد الله تومو، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د، ت)، ص ٢٤-٢٥.
- (٨٩) حمدان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٧٥، ص ١٨٣.
- (٩٠) أنعام محمد سالم شرف الدين، مدخل الى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي، دراسة في مؤسسات المدينة التجارية (١٧١١-١٨٣٥)، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة الدراسات التاريخية رقم (٣٧)، طرابلس، ١٩٩٨، ص ٩٠.
- (٩١) ريتشارد توللي، عشر سنوات في بلاط طرابلس، ترجمة: عمر الديراوي أبو حجلة، دار المعارف المحدودة، لندن، ١٩٨٤، ص ٣٥٥.
- (٩٢) رودلفو ميكايي، طرابلس الغرب تحت حكم اسرة القرمانلي، ترجمة: طه فوزي، مراجعة: حسن محمود وكمال الدين عبد العزيز الخربوطلي، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٦١، ص ٣.